مصفاة «الأحمدي» تعاود العمل بطاقتها الكاملة

رويترز: قال متحدث باسم شركة البترول الوطنية الكويتية إن مصفاة ميناء الأحمدي إحدى مصافي النفط الثلاث في الكويت عادت للعمل بطاقتها الكاملة امس بعد توقفها بسبب انقطاع الكهرباء هذا الأسبوع.

وقال المتحدث إن مصفاة ميناء عبدالله ومصفاة الشعيبة تعملان بنحو 60٪ من طاقتهما، ومن المتوقع أن تعودا للعمل بالطاقة القصوى اليوم السبت.

وتبلغ الطاقة الإجمالية للمصافي الثلاث نحو 930 ألف برميل يوميا، واستخدمت الكويت احتياطياتها حتى لا تتعطل الصادرات.

طرح مناقصات الحزمتين قبل فبراير المقبل بقيمة ملياري دولار

تأهيل 4 شركات عالمية لتنفيذ خزانات المصفاة الجديدة و5 للمرافق البحرية

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصدر نفطي رفيع المستوى في شركة البترول الوطنية أن الشركة أخذت موافقة لجنة المناقصات المركزية على تأهيل الشركات العالمية للمشاركة في حزمتي الخزانات والمناطق البحرية للمصفاة الجديدة تمهيدا لطرح المناقصات الرسمية الخاصة بالحزمتين في أقرب وقت وذلك، مشيرا إلى انه تم تأهيل 4 شركات عالمية لحزمة الخزانات و5 شركات لحزمة المرافق البحرية.

وقال المصدر إن الشركة اجتازت بنجاح تأهيل الشركات التي ستشارك في الحزمتين البالغ كلفتهما المالية ملياري دولار وستطرح الأسماء في الجريدة الرسمية يوم الأحد المقبل، مشيرا إلى أن الشركة ستقوم عقب ذلك بطلب طرح المناقصتين من الجهات الرسمية والذي يتوقع أن يكون خلال شهر فبراير المقبل.

وحول الحزم الباقية والبالغة 3 حزم حسبما هو مخطط قال المصدر إن الشركة ستقوم بدراسة استقراءات السوق العالمي خلال الفترة المقبلة لوضع الجدول الزمني لتأهيل الشركات وطرح المناقصات الخاصة بتلك المناقصات والمتعلقة بالوحدات الرئيسية للمصفاة، مؤكدا على أن الشركة تركز على وجود تنافسية كبيرة بين التحالفات المؤهلة في المناقصات.

وذكر المصدر أن الشركات المؤهلة لمشروع المصفاة الجديدة لحزمة الخزانات هي: بتروفاك، سايبم، دايلم ودايوو وحزمة المناطق البحرية بتروفاك، سايبم، دايلم، دايوو ومكديرموت، مشيرا إلى أن الشركة استبعدت حوالي 14 شركة عالمية لحزمة الخزانات و10 لحزمة المرافق البحرية.

وشدد المصدر على أن الشركة فضلت تأهيل وطرح المناقصات الأولى لمشروع المصفاة حتى لا يكون هناك ضغط على الشركة في أعمال الاجتماعات التمهيدية والزيارات الميدانية لأكثر من حزمة، فتوصلت إلى طرح المناقصات الأولى حتى تكون هناك فرصة كافية للرد على استفسارات المقاولين والاجتماع معهم طوال الفترة التي تقع بين طرح المناقصات وتقديم العطاءات وتوزيع الأدوار.

وذكر أن المستشار الفني لدراسة دمج مجمع بتروكيماويات مع مشروع المصفاة الجديدة انتهى من الدراسة الأولية وتم تشكيل لجنة مشتركة من مؤسسة البترول وشركتي البترول الوطنية وصناعة الكيماويات البترولية لاستقراء ما وصل إليه المستشار الفني وعرض سيناريوهات التنفيذ لاختيار أمثلها واجداها، متوقعا أن تكون الصورة واضحة لعملية الدمج مع نهاية شهر فبراير المقبل.

وبين أن البترول الوطنية تركز حاليا على دراسة وضعية المناقصات الكبرى لمشروع المصفاة الجديدة بناء على دراسة الدمج وانعكاس ذلك الأمر على تأخير طرح مناقصات المصفاة وبالتالي تأخر عمليات التشغيل، مشددا على أن جميع السيناريوهات التي قدمها المستشار قابلة للتنفيذ ولا توجد بها عقبات تحول دون تنفيذ عملية الدمج ولكن الإشكالية تكمن في عامل الوقت، لذا فإن الاهتمام ينصب على تنفيذ السيناريو الأقل تأثيرا على سير المشروعات.

وفي سؤال حول الشركات التي تم استبعادها من التأهيل للحزمتين قال إن مشروع المصفاة الجديدة مشروع ضخم وينبغي على التحالفات المؤهلة للمشروع أن تكون صاحبة خبرة كبيرة في التنفيذ ومعظم الشركات البالغ عددها 24 لا تتوافر فيها خبرة العمالة والمقدرة على التمويل كما انه لا يوجد لدى بعضها استراتيجيات واضحة للتنفيذ.

مشيرا إلى انه تم رفض تأهيل بعض الشركات التي سجلت أخطاء ومشاكل في مشاريع سابقة للشركة.

وفي الختام أكد المصدر على أن الشركة ماضية نحو طرح المناقصات الرئيسية للمصفاة الجديدة، كما هو مخطط له مسبقا قبل بداية شهر مارس المقبل.

الشركات المؤهلة لتنفيذ مناقصة خزانات المصفاة الجديدة

1	بتروفاك
2	سايبم
3	دايلم
4	دايوو

الشركات المؤهلة لتنفيذ مناقصة المرافق البحرية

1	بتروفاك
2	سايبم
3	دايلم
4	دايوو
5	مكديرموت

أبرز الشركات التي تم استبعادها من التأهيل وفقا لموقع لجنة المناقصات المركزية

م	الشركة	سبب الاستبعاد
2	ساينوبك للهندسة	لم تستوف معايير التأهيل الخاصة في الخبرة
3	تحالف أوراسكم للإنشاءات وشركة اتش ام تي	لم تستوف معايير التأهيل الخاصة في الخبرة
4	شركات هانوا للهندسة والإنشاءات وفولجويرا	لم تستوف معايير التأهيل الخاصة في الخبرة والعمالة
5	مجموعة الحبتور لايتين	لم تستوف معايير التأهيل الخاصة في الخبرة والعمالة وقدرة التمويل
6	شركة الاتصالات الصينية للإنشاءات	لم تستوف معايير التأهيل الخاصة في الخبرة
7	شركة سامسونج سي اند تي للهندسة والإنشاءات	لم تستوف معايير التأهيل الخاصة في الخبرة والعمالة
8	شركة جي اس للهندسة والإنشاءات	تم استبعاد الشركة لضعف أدائها في أحد المشاريع مع شركة البترول الوطنية
9	الشركة الصينية للصناعات النووية	لم تستوف معايير التأهيل الخاصة في الخبرة ومعايير الجودة
10	شركة اس تي اكس للصناعات الثقيلة	لم تستوف معايير التأهيل الخاصة في الخبرة والعمالة وقدرة التمويل

- **24 شركة تم استبعادها من التأهيل نظراً لضعف أدائها وعدم خبرتها الكافية في تنفيذ مشاريع ضخمة**
- **الشركة فضلت تأهيل وطرح المناقصات الأولى للمصفاة حتى لا يكون هناك ضغط على الشركة**
- **كل السيناريوهات التي قدمها المستشار الفني لدمج البتروكيماويات مع المصفاة قابلة للتنفيذ ولا توجد بها عقبات**

تعافي قطاعات الصناعة والإنشاء والعقار

«بيتك للأبحاث»: القطاع غير النفطي الكويتي يقود النمو في 2013 بنسبة 4,6٪

كشف تقرير أصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان الاقتصاد غير النفطي في الكويت نما بمعدل 4,6٪ في 2013 على خلفية زيادة التعافي في القطاعات الصناعي والإنشائي والعقاري بدعم من زيادة الإنفاق الحكومي على المشروعات الكبرى المخصص للسنة المالية 2014/2013، وأن خطة التنمية في الكويت والمقدر قيمتها بنحو 105 مليارات دولار هي مجموعة متتالية من الخطط تستهدف في النهاية تحويل الكويت الى مركز مالي وتنويع الاقتصاد وتحديث البنية التحتية وإنشاء مدن وتجمعات سكنية وفيما يلي التفاصيل:

حيث أشارت تقديرات «بيتك» إلى نمو القطاع غير النفطي بمعدل 4,6٪ في 2013 على خلفية زيادة التعافي في القطاعات الصناعي والإنشائي والعقاري بدعم من زيادة الإنفاق الحكومي على المشروعات الكبرى المخصص للسنة المالية 2014/2013. وكما ذكر في تقارير سابقة، سيتواصل الجهد الحكومي متمثلا في محاولات السير قدما لتمرير المشاريع ذات الصلة بخطة التنمية الكويتية والبالغ قيمتها 105 مليار دولار لسنة 2010 إلى 2014، ومنها مشروع توسعة المطار بتكلفة 2,1 مليار دولار ومشروع محطة الزور لتوليد الطاقة وتحلية المياه بتكلفة 3 مليارات دولار بالإضافة إلى إنشاء وتحديث العديد من المستشفيات والطرق والجسور وإنشاء مدينة جديدة.

وتعتزم الحكومة من خلال الخطة الجديدة التي تمتد لأجل أربع سنوات حتى السنة المالية 2017/2016 إنشاء شركات مساهمة على أن تكون مملوكة بنسبة 50٪ للمواطنين الكويتيين، لتنفيذ مشاريع تنموية بقيمة 12 مليار دينار (42,3 مليار دولار). كما تخطط الحكومة لزيادة انتاج الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى خلق 77,500 وظيفة للكويتيين في القطاعين العام والخاص فضلا عن بناء نحو 63، 700 منزل بحلول نهاية 2017. ومن المقرر أن يتم الترتيب لقرض بمبلغ 1,43 مليار دولار عبر تحالف مصرفي (كونسورتيوم) عالمي لتمويل مشروع لمحطة لإنتاج الطاقة وتحلية المياه، وهو مشروع محطة الزور الشمالية والذي يعد أول شراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت. ويأتي المشروع كجزء من خطة التنمية الكويتية التي تم الإعلان عنها في 2010 بمبلغ 30 مليار دينار، والتي تتضمن أيضا إنشاء مصفاة ومطار جديد وجسر رئيس. وتهدف الخطة إلى تنويع الاقتصاد وتحديث البنية التحتية في الكويت والتي تعتبر متأخرة عند مقارنتها مع أقرانها الإقليميين مثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

وستقوم شركة هيونداي للصناعات الثقيلة الكورية ببناء المرحلة الأولى من المشروع والذي يتكون من إنتاج 1500 ميجاوات من الطاقة ومصنع لتحلية مياه البحر. وقد صرحت شركة هيونداي بأنها حصلت على العقد من كونسورتيوم تقوده شركة جي دي اف سويز، وأن المرحلة الأولى سيتم الانتهاء منها في الربع الرابع من 2016.

ووفقا لتصريحات مسؤولين كويتيين فإن نصف إجمالي التمويل المخصص للمشاريع الحكومية ضمن خطة التنمية البالغة 30,5 مليار دينار سيتم إنفاقها بنهاية مارس 2014. وان 15 مليار دينار أي ما يعادل 50٪ تقريبا من المتوقع إنفاقها على ما يزيد على 1,200 مشروع اقتصادي، وعلى الأخص في القطاع النفطي، وتهدف الكويت إلى تمهيد الطريق لاحتضان المزيد من الشركات من خلال القضاء على العقبات التشريعية والتنفيذية، من خلال منح المزيد من الامتيازات للقطاع الخاص مثل توسيع الخصخصة ومشاريع البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) ومشاريع الأوفست.

وبالرغم مما سبق، لا يمكن تحديد خطة التنمية بعد أبريل 2014 بصورة مباشرة، اذ ان التركيز الرئيسي هو تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، وهو الهدف الذي يحتاج إلى المزيد من العمل للوصول إليه، ولم يتم التصريح بأرقام محددة فيما يتعلق بحجم الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حتى يتم الانتهاء من كل شيء.

ومن المعروف أن خطة التنمية الكويتية، هي عبارة عن سلسلة من الخطط أجل كل منها 5 سنوات كان البرلمان وافق عليها في فبراير 2010، وتمتد حتى 2035 وتهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي في المنطقة. وتم رصد مبلغ 35 مليار دينار تقريبا للخطة الأولى، تغطي العديد من المشاريع في قطاعات مختلفة تشمل مجموعة من المشاريع الضخمة تهدف في النهاية إلى تطوير الطاقة الإنتاجية للنفط وتحديث المرافق والبنية التحتية (بما في ذلك المدن السكنية) والخدمات (وخاصة الرعاية الصحية والتعليم).

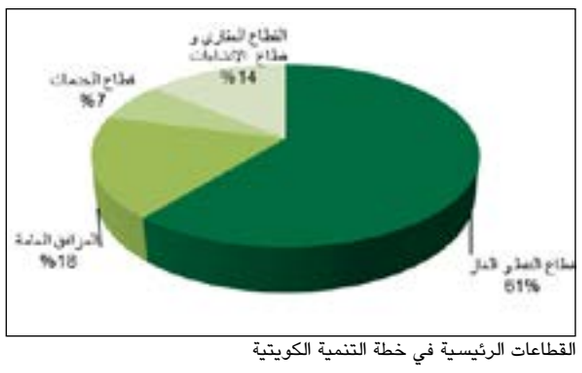

القطاعات الرئيسية في خطة التنمية الكويتية

«الوطني»: 8٪ نمو الاقتصاد في 2012

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان البيانات الرسمية التي صدرت مؤخرا حول الناتج المحلي الإجمالي للكويت للعام 2012، تظهر أن نمو الاقتصاد الكويتي فاق التوقعات وبلغ 8٪ بالأسعار الثابتة خلال العام 2012 (لم تتوافر بعد بيانات العام 2013). ولكن معظم هذا النمو القوي يعزى الى عوامل إحصائية تتمثل في التغيير في سنة الأساس (من أسعار العام 2000 الى أسعار العام 2010) ما أدى الى زيادة وزن القطاع النفطي السريع النمو في إجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من ذلك، كان الوضع الاقتصادي العام كما هو متوقع. فقد شهد القطاع غير النفطي نموا ثابتا تميز بارتفاع الإنفاق الحكومي وتحسن نشاط القطاع الخاص وفي الوقت نفسه، ضعف البيئة الاستثمارية.

وذكر التقرير ان القطاع النفطي (بما فيه عمليات التكرير) سجل نموا كبيرا بواقع 12٪ على أساس سنوي في العام 2012. وقد جاء هذا النمو على خلفية الزيادات الكبيرة في انتاج النفط، حيث سعت الكويت وبعض الدول المنتجة في منظمة أوبيك إلى التعويض عن الهبوط في انتاج بعض الدول الأخرى، لاسيما إيران التي تأثرت بالعقوبات. فقد ارتفع انتاج الكويت من أقل من 2,7 مليون برميل يوميا الى 3,0 ملايين برميل يوميا في العام 2012. أما في العام 2013، فقد انخفض الانتاج بما يقارب 2٪، ومن المتوقع أن يرى الانتاج المزيد من الانخفاض مع اعتدال نمو الطلب العالمي على النفط واستمرار نمو الانتاج من خارج دول منظمة أوبيك.

واضاف التقرير ان القطاع غير النفطي سجل نموا ثابتا وبوتيرة معتدلة عند 3٪. وقد كان قطاع الصناعة (لا يشمل عمليات التكرير) الأداء الأفضل مسجلا نموا كبيرا بواقع 24٪ في العام 2012. ويشكل هذا القطاع وحده أكثر من نصف الزيادة في الناتج المحلي غير النفطي، وكان قطاع الكيماويات المحرك الأساسي لهذه الزيادة والتي تشكل البتروكيماويات معظمها.

12 ٪ نمو القطاع النفطي بما فيه عمليات التكرير

وأشار الى ان بعض التحسن ظهر في نشاط القطاع الخاص، حيث إن كل الناتج الإجمالي لقطاعات البناء والتجارة والنقل والمواصلات والخدمات المالية، التي تتشكل من شركات القطاع الخاص وتساهم بأكثر من نصف إجمالي الانتاج غير النفطي، قد سجل نموا بواقع 4٪ في العام 2012 بعد أربع سنوات من الانكماش. وعلى الرغم من التحسن الواضح في تلك القطاعات، إلا أنها قد تستفيد من المزيد من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف الى انعاش الاستثمار في القطاع الخاص.

ومن حيث الانفاق، فقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي مدفوعا بالاستهلاك الحكومي الذي ارتفع بواقع 15٪ في العام 2012. فقد شكل الإنفاق الحكومي على الأجور والرواتب والمميزات دعما جيدا للاقتصاد وخاصة لقطاع المستهلك الذي أصبح الداعم الأهم للاقتصاد لسنوات عديدة. وقد ساهم ذلك بدوره في تحسين مستويات الاستهلاك الخاص، حيث سجل نموا بواقع 7٪، في الوقت نفسه، فقد بقي نمو الإنفاق الاستثماري ضعيفا نسبيا عند ما يقارب 3٪ ما يعكس التباطؤ في تنفيذ خطط الحكومة للبنية التحتية.

وتوقع التقرير أن يتحسن النمو في القطاع غير النفطي نتيجة البدء بتدشين المشاريع واستمرار قوة نشاط قطاع المستهلك. حيث نتوقع ارتفاع النمو غير النفطي بشكل طفيف الى 4٪ ـ5٪ خلال العامين المقبلين. ولكن بما أن الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد وكبير على القطاع النفطي نتيجة زيادة وزن القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه من المحتمل أن يكون النمو العام معتدلا نتيجة تقلص الانتاج النفطي.

وبجانب البيانات الجديدة للعام 2012، فقد تم مراجعة البيانات الخاصة بالعام 2011 التي تم من خلالها رفع نمو الناتج المحلي غير النفطي الى 4٪ من 1٪ قبل المراجعة. وقد كان قطاع الصناعة هو المصدر الرئيسي لهذا الارتفاع، إذ تم مراجعة النمو في هذا القطاع من ـ3٪ الى 20٪، إلا أن سبب هذا التغير الكبير غير واضح. وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على وزن القطاعات، إلا أن حصة كل قطاع من الناتج المحلي غير النفطي قد بقيت دون تغيير عموما.
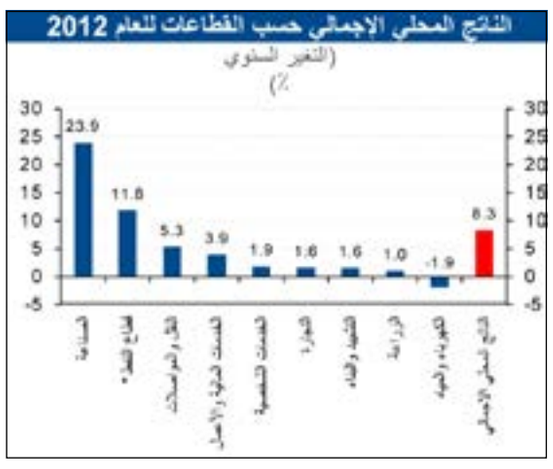
كما تم مراجعة نمو الناتج الإجمالي للعام 2011 ليصل الى 10٪ من 6٪ سابقا، ولكن جاء ذلك على الأغلب نتيجة زيادة وزن القطاع النفطي الذي تميز بقوة الأداء. وقد جاءت مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة 59٪ في العام 2011 من 42٪ سابقا. وقد سجل القطاع نموا بواقع 15٪ على أساس سنوي ليشكل أكثر من 80٪ من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد حصلت مراجعات مماثلة في بيانات الإنفاق، والتي أتت معظمها من الصادرات القوية.